المهندس عثمان أحمد عثمان

١٠٠٪ الجامعة الأهلية

حامد دنيا

الجامعة الأهلية أو الوطنية بالمصاريف .. أصبحت قاب قوسين أو أدنى . مناقشات لجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني برياسة المهندس عثمان أحمد عثمان .. دخلت أيامها الخامسة .. أظهرت المناقشات الموضوعية الفائقة التي دارت في الاجتماع الخامس للجنة منذ أربعة أيام . أن الجانب المؤيد لفكرة إقامة الجامعة رقم ١٣ يكاد يكون بالإجماع .. وبعد أيام تأخذ القواعد الشعبية للحزب الوطني الحاكم دورها في مناقشة هذا الموضوع القومي . بعد أن وافق وزير التعليم ورؤساء الجامعات وأساتذتها والمهتمون بشئون التعليم وخبراء التربية .. من حيث المبدأ على إقامة الجامعة الخاصة .

واعتقد أن مناقشات الجماهير سوف تكون حية ومثمرة وموضوعية .. لأنها ستجرى تحت إشراف حزب التنمية الشعبية بقيادة الأبستور الكبير ذي الهمة المهندس عثمان أحمد عثمان ..

ويمكن أن أنبأ بأن نتيجة استطلاع رأي الجماهير سوف تكون ١٠٠٪ للجامعة الأهلية . باعتبارها مطلبا شعبيا منذ عدة سنوات ..

في الثامنة من مساء الاثنين الماضي – ٢٥ أغسطس الحالي – كان في شرف حضور الاجتماع المفتوح للجنة التنمية الشعبية للحزب الوطني برياسة المهندس الكبير عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين . الذي عقد بقاعة الاجتماعات الرئيسية للأمانة العامة للحزب .

والحقيقة أنه كان اجتماعا ناجحا مائة في المائة .. بدأ ناجحا منذ اللحظة الأولى . وانتهى ناجحا بعد ساعتين ونصف ساعة من النقاش الإيجابي المثمر البناء . وأستطيع أن أقرر بصدق أنه حقق أهدافه تماما . وعقد مقومات نجاح هذا الاجتماع الكبير

١ – في الكلمة المقتضبة الموجزة للمهندس عثمان أحمد عثمان لافتتاح الجلسة . حدد بصراحة مفهوم العمل الحزبي الناجح عندما قال . إنما سوف ننهي من الاجتماع الساعة العاشرة مساء تماما . أي أن فترة الاجتماع ساعتان . ولذلك يجب ألا تطول كلمة أي متحدث عن خمس دقائق . المطلوب أن تكون كلمة موجزة وموضوعية . حتى نخرج بنتيجة محددة . لا نريد أن يستمر الاجتماع ثماني أو عشر ساعات كما كان يحدث في الماضي . لا أعتقد أن أي اجتماع يطول عن الحد المعقول يمكن أن يكون فعالا أو إيجابيا .

وفي رأيي . ورأي الصديق . ابن مركزي – السنطة غربية – وكان يجلس إلى يميني مباشرة الدكتور فتح الله الخطيب الوزير الأسبق . أن هذا تقليد جديد في اجتماعاتنا الحزبية يبدع في مصر لأول مرة . وليته يصبح تقليدا راسخ القاعدة يصدر به منشور من المصدق كولا التعاون الأمين المساعد للحزب الوطني المسئول عن التنظيم . لكل كوادر الحزب . وبذلك نصبح ملتزمين ومضبطين في كل اجتماعاتنا الحزبية . حتى لا تتوه المناقشات أو تضيع المواضيع في زحام الكلام أو كثرة الحاضرين .

٢ – ومن أهم مقومات نجاح ذلك الاجتماع .. أن كل الذين حضروه سواء كانوا من السادة الوزراء أو رؤساء الجامعات أو أساتذتها أو أعضاء لجنة التنمية الشعبية . كانوا مستعدين تماما لمناقشة موضوع الاجتماع .. وهو الجامعة الأهلية أو الجامعة الوطنية بالمصاريف الفعلية . ودارسين لكل خيط وروايا الموضوع الهام .

٣ – حضر الاجتماع من الوزراء . الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم والبحث العلمي بوصفه الوزير المسئول عن الإشراف ومتابعة قيام الجامعة المنشودة . والدكتورة أمال عثمان وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية باعتبارها أستاذة بكلية حقوق القاهرة . وقد جلس الوزيران على المنصة الرئيسية للاجتماع بجوار المهندس عثمان أحمد عثمان . ويمينهم الأستاذ ماهر محمد على مقرر لجنة التنمية الشعبية .

وحضر من رؤساء الجامعات . الدكتورة حسن حمدي رئيس جامعة القاهرة . ومحمد كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس . ووفاء عويضة رئيس جامعة الزقازيق . وعبد الحميد عثمان رئيس جامعة قناة السويس . وعبد الحي منصور رئيس جامعة طنطا . ويحيى شاهين رئيس جامعة أسيوط . ويحيى مسعود رئيس جامعة المنصورة .

وكان في مقدمة الحاضرين أيضا الأستاذ الحسيني عبد اللطيف والأستاذ عبد المنعم الصاوي الوزيران السابقان . والدكتور عادل عز عميد معهد التنمية الإدارية . والمهندس سعد فجر لمي نائب وزير الزراعة . والدكتور يحيى قابيل عميد خدمة القاهرة . والدكتور فتح الله الخطيب عميد كلية الاقتصاد الأسبق . والدكتور السيد علي السيد عضو الأمانة العامة . والدكتور مصطفى السعيد الأستاذ بكلية الاقتصاد وعضو مجلس الشعب . والدكتور حسن كمال رئيس قسم الهندسة بكلية تجارة عين شمس . والمهندس حسن إسماعيل رئيس شركة الخزف والصيني . وعدد غير قليل من الطلبة والشباب .

وقد دارت مناقشات ذلك الاجتماع الكبير على النحو التالي :

م. عثمان أحمد عثمان

موضوع الجامعة الوطنية أو الجامعة الأهلية بالمصروفات .. فتشير دائي أمام طرحناه للمناقشة منذ شهر . لم أكن أتوقع هذا الاهتمام الكبير من الناس . أغلب المواطنين يؤيدون . ونسبة قليلة تعارض . ولكل أسبابه . ولذلك فقد آن الأوان أن ننهي من مناقشة هذا الموضوع ستطرحه لجنة التنمية على القواعد الشعبية على مختلف المستويات في أنحاء الجمهورية لمناقشته . وحتى لا نخرج أن التنفيذ العملي إلا بعد الاقناع ودراسة كاملة ١٠٠٪

د. مصطفى كمال حلمي

أحب أولا أن أشيد بجهود الأخ الكبير المهندس عثمان أحمد عثمان . وكنا نعرف أعماله العظيمة في كافة الميادين . وخاصة التربية والتعليم . فقد استطاع أن يخلق معجزة سنة ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر العظيمة وتحرير قواتنا المسلحة الباسلة .. بعد تحرير أرضنا الطاهرة . فتحول الرئيس الخالد محمد أنور السادات وأمر بإعادة فتح المدارس في مدن القناة .. في ذلك الوقت كانت حالة مدارسنا هناك يرثى لها . باعتبار أغلب المهندس الكبير

د. مصطفى كمال حلمي

حين أحمد عيان. وكذلك وتنبي الفديه قال في ٦ يعني كل شيء سيعود إلى حالته الطبيعية في أسرع وقت.

وفعلا تحققت المعجزة. في شهر واحد فقط أتت أجهزة المهندس عيان أحمد عيان إصلاح ١٨٦ مدرسة. أصلحوها من الألف إلى الياء وتم تأثيثها. وتمكنا من إعادة ١٩٠ ألف تلميذ إلى مدارسهم بعد هذه الفترة القصيرة جدا. وبذلك بدأت الدراسة في منطقة البقاع في موعدها دون تأخير.

واتصل الدكتور مصطفى كمال حلمي للحديث عن موضوع الجامعة الوطنية والأهلية بالمصاريف فقال: هذا الموضوع في رأيي يعتبر قوميا. وأنا مع المهندس عيان أحمد عيان في ضرورة طرحه على القواعد الشعبية للحزب الوطني.

ثم تحدث وزير التعليم عن التطور التاريخي للتعليم الخاص في مصر منذ نشأته في أيام الاستعمار البريطاني وحتى الآن. وانتهى إلى القول: في ظل الاحتلال كان التعليم الرسمي يخضع لتوجيهات استعمارية. ومقتصرا على فئة محددة من الشعب أو طبقة معينة.

● وبعد ثورة ٢٣ يوليو أصبح الهدف من التعليم الخاص هو العمل على خدمة الشعب وأبنائه. ووضعت لذلك خطوط قومية عريضة لا يمكن الحيد عنها. وهي:

● لابد من دراسة تاريخ مصر.

● ضرورة تعلم لغتنا القومية: اللغة العربية.

● لابد من تعلم جغرافية مصر.

● الدين: لابد من تعليمه. ويجب مراعاة عدم إكراه أو إجبار طفل على حضور درس ديني غير دينه.

● السلطة المصرية تراجع الكتب الخارجية حتى تأكد من قومية هذه الكتب وأهدافها قبل تقرير تدريسها.

● التعليم الخاص في التعليم العالي: الهدف منه عدم الاستغلال أو تحقيق ربح.

وكل ذلك يجب أن يكون في إطار الخط القومي وخطة الدولة.

وانتقل وزير التعليم بعد هذه المقدمة الضرورية عن أهداف التعليم الخاص إلى الحديث عن نقطة هامة وجوهرية: إنها مرحلة رياض الأطفال أو الحضانة. لقد طلب من خطة التنمية للحزب الوطني أن تتحمل مسئوليتها.

أعلن د. مصطفى كمال حلمي أن سن الإلزام يبدأ من السادسة. أما ما قبل ذلك فتزول للتعليم الخاص. ومن أن وزارة التعليم أعكفت أن تفتح في العام الماضي بعد موافقة مجلس الدولة. فصول حضانة بمصاريف في مدارسها الرسمية. حتى لا تكون مخالفة للدستور.

وتكلم الوزير عن أهمية التعليم الفني. وكيف إن نسبة المقبولين في الثانوي العام تعادل ٦٠٪ من الناجحين في الإعدادية. بعكس الثانوي العام الذي تحددت نسبته بـ ٤٠٪. وكيف أصبح لدينا حاليا ٩٠ تخصصا في التعليم الزراعي والتجاري والصناعي.

وتكلم الدكتور مصطفى كمال حلمي عن التعليم الخاص في مرحلة التعليم العالي فيما أسماه فقال:

ويوجد ثلاثة أنواع من المعاهد العالية بالمصاريف:

دراسات عليا:

معهد الدراسات الإسلامية. ومعهد الدراسات العربية بعد التأسيس والمكاتبويس.

معاهد ٤ سنوات:

د. كامل ليلة

د. طلعة عويضة

د. عبد المنعم جبه

الدستور يؤيدها

ونعم المعاهد العالية للدراسات التجارية والإدارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية. ومعهد كما الذي يمنح ٤ تخصصات في الكاتبويس. ومعهد الفنون المسرحية. وذلك كله علاوة على المعاهد العليا التي تمنح الدبلوم بعد سنتين. وهي التي أعلن خصوصها البنك الدولي استعداده للمساهمة بمبلغ ٤٠ مليون دولار في تجهيزها بأحدث المعدات.

● وأعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي في نهاية كلمته أن لكل طالب من الناجحين في الثانوية العامة هذا العام وعددهم ١٤٣ ألفا. مكانا في كلية جامعية أو معهد عال.

وهنا التفت إليه المهندس عيان أحمد عيان وسأله:

ورغم هذا. فكم عاليا مصريا يعملون في خارج مصر؟

وزير التعليم:

حسبة الآلاف في جامعة بيروت العربية وحدها. علاوة المقبولين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم أو الذين يعملون على نفقتهم في الخارج.

م. عيان أحمد عيان:

طبعا لن نخرج عن الخط القومي للدولة. ولكن إذا تعذر أن الطالب. خاصة في هذه السن الصغيرة - ١٧ أو ١٨ سنة - الذي يتعلم في الخارج بعيدا عن رقابة أهله وذويه. كيف نستطيع أن نسيطر عليه في بيروت أو في دمشق أو في الخرطوم أو في بغداد؟ ألا يكون هذا الطالب عرضة للانحراف والضياع؟

د. مصطفى حلمي:

مضبوط. وأنا لا أعارض في قيام الجامعة الوطنية أو الأهلية بالمصاريف. ولكنا نريد فقط ضمانات أو بعض التحفظات. كأن نريد فتح تخصصات جديدة للإصلاح الزراعي والأمن الغذائي. الخ. تخصصات تعطيها خطة التنمية للدولة. وفي رأيي أنه يستحسن أن يكون القبول على أساس حد أدنى من مجموع الدرجات. كما تفعل الجامعة الأمريكية بالقاهرة حددت ٧٠٪ شرطا للتقدم لها. ولكننا في نفس الوقت اشترطنا عليها أن يكون ٧٥٪ من طلابها مصريين و ٥٠٪ من أساتذتها مصريين وأن يتعلم الخمسة الأوائل فيها بالمجان أي يعفون من المصاريف والرسوم الدراسية.

د. عادل عز (معهد التنمية الإدارية):

إني أطالب بقيام الجامعة الأهلية فورا. على الأقل في عهد الانفتاح. ويجب أن نترك التعليم فيه حرا. موازنة الدولة لم تعد تحتمل أي أعباء جديدة ولذلك فالمركز الناس أحرارا يوزعون دخلهم كيفما يشاءون ماداموا ينفقون الضرائب المطلوبة منهم. في هذه الجامعة قد تنشأ تخصصات جديدة. وأرى أن كثيرا من الطلاب المتفوقين سوف يقبلون عليها لتعلموا فيها بالمصاريف. وسوف تكون هذه فرصة لإركاء أماكنهم لغيرهم من الذين يقل مجموع درجاتهم عنهم. ولاحظ لا يقال: ومن أين سأتي بتكة التعريس؟ إني أقول: وأيضا الخاصون على الدكتوراه الذين رفضوا العودة من الخارج. إنهم بلا شك سوف يأتون إلى بلدهم الأم - مصر - ماداموا التعليم سوف يصبح بالمصاريف الفعلية. وسوف تتوافر الإمكانيات وسترتفع بالتالي مرتباتهم وحوافزهم. هذا علاوة على انتداب الأساتذة للتدريس الأجانب المرجوعين في جامعاتنا الحكومية. وغير صحيح ما يشيعه البعض - وهو قليل جدا - من أن هذه الجامعة الخاصة سوف تكون مقتصرة على طبقة محددة من شعبنا. بوضع مجتمعنا المصري يكتسب هذا ويدعمه تماما. والآن في عهد الانفتاح أصبحت الدخول وإن كانت مختلفة فإنها متقاربة. ويستطيع الكثيرون ممن كنا نعلم أنهم لا يقدرون على الدفع. تكليم أن يسددوا الرسوم مهما كانت قيمتها الإنفاق على أبنائهم في هذه الجامعة بل إني أستطيع أن أقول أن كثيرين من المواطنين يستطيعون الدفع حاليا بالعملة الصعبة. وقد تأكد ذلك جليا عندما كانت الدولة تفتح باب الدفع لأية سلعة بالدولار. كالسيارات أو التليفزيونات الملونة. الخ. كان الناس يتسابقون على الدفع لدرجة أن الدولة كانت تضطر لإغلاق باب الحجز أو الدفع في نفس اليوم أو بعد ٤٨ ساعة على الأكثر. وهذا يدل على القدرة الشرائية الموجودة لدى المواطن المصري.

د. مصطفى السعيد:

هذه الفكرة. الجامعة الأهلية أو الوطنية أو الخاصة بالمصاريف يضعف قبولها. لأنها تعارض مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحة التعليم. كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الأعباء في التعليم النظري. ولابد من قبل وإعادة النظر والتدقيق في المشروع جيدا قبل البت فيه وإقراره.

م. عيان أحمد عيان:

فكرة الجامعة الأهلية أو الوطنية بالمصاريف لقيت قبولا بشكل منقطع النظير والاتصالات والأسئلة التي تصل إلى لجنة التنمية للحزب لا يمكن أن تحصى ولا تعد. بل إن الاستفسارات التي ترد من خارج مصر عن هذه الجامعة تفوق أي وصف أو تصور.

د. توفيق فرج:

هذا الاقتراح - الجامعة الوطنية - التي نرحبا من الجماهير لأنه يحقق آمالا في نفوسهم. والحقيقة أن كل فكرة أو مشروع له مزاياه وله عيوب. ولكن مزايا الجامعة الوطنية أكثر جدا من عيوبها.

ونعم ميزة هي أن قيام الجامعة سوف يفقد الكثير من أبنائنا من الضياع. سنوفر على أولياء الأمور ما يتكبدونه من عملات صعبة في الإنفاق على أبنائهم الذين يتعلمون في الخارج. سنوفر ثروة أحرج ما يكون البلد إليها. المهم أن يحسن في مكان الجامعة وتخصصاتها. وأرى أن تكون تخصصات جديدة غير موجودة حاليا.

حامد ذنيا:

هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية. وفي الحقيقة لم يبدأ طرحه منذ شهر. ولكن فكرة الجامعة الأهلية طلب أن تولي الرئيس السادات مسئولية الحكم في أكتوبر ١٩٧٠. بعد أن زالت عقدة الخوف. ومنح الكلمة حريتها في عهد سيادة القانون. وألغيت الحراسات وصفيت التحفظات.. الخ. ولكن الموضوع بدأ يأخذ دفعة إلى الأمام ودوره التنفيذي منذ تبنى المهندس الكبير عيان أحمد عيان - وله منا كل شكر وتقدير وعرفان بالجميل هذا المشروع. عندما طرحه في لجنة التنمية للحزب الوطني للمناقشة منذ شهر مضى.

إن هذا الموضوع القومي الكبير ليس بديلا عن جامعة بيروت أو جامعة القاهرة فرع الخرطوم. ولكن. لنواجه الحقيقة الماثلة أمامنا جميعا. إن المجتمع أنتج الثانوية العامة. سنة بعد أخرى. بعد أن أعدادها المقبولين تزداد وبالتالي تزداد أعداد الناجحين. الأمر الذي يرفع القبول

.. وتحمي شبابنا من الانحراف

في الكليات الجامعية المختلفة . وقد تمثل هذا واضحا في نتيجة هذا العام . إذ تبين من نتيجة المرحلة الأولى للقبول بالجامعات أن الحد الأدنى للقبول بكليات الطب هو ٨٧ . ومعنى ذلك أننا إذا أمعنا النظر وجدنا أنه بعد عام أو عامين سوف يصبح الحد الأدنى للقبول في كليات الطب ٩٠ . ومعنى هذا أن أحد أفضل بعد عدة سنوات أمام معادلة صعبة . فاحصول في الثانوية العامة بتقدير ٩٠ أو أكثر ، أي بتقدير ممتاز طبقا لتقديرات الجامعة . ولكن أصحابها لا يستطيعون دخول الكليات التي يريدونها فما الحل ؟ . وكيف يمكن أن نخرج من هذا المأزق أو المطب الذي سوف يقع فيه إن عاجلا أو آجلا ؟ !

لابد من مواجهة ذلك بقيام الجامعة الخاصة . سوف يدخلها عدد من المتفوقين جدا الذين . سوف يرون في هذه الجامعة اختيارا . وسوف يفضلونها على كثير من الجامعات الرسمية . وفي نفس الوقت سوف يدخل هذه الجامعة في الكليات التي يريدونها الطلبة المتفوقون الحاصلون على مجاميع عالية ولكنها لا تؤهلهم لدخول الكليات التي يريدونها في جامعاتنا الحكومية بالقاهرة ، أي على هلة الدولة . الفقراء لمتفوقهم . وهذه ليست بدعة . فالجامعة الأمريكية بالقاهرة تقبل الطلبة الخمسة الأوائل المتفوقين في الثانوية العامة بالقاهرة ، كما أنها في نفس الوقت ، وإن كانت قد رفعت حدا أدنى للمجموع فإنها قبلت في العام الماضي أربعة طلاب مصريين بمجاميع أقل بكثير من الحد الأدنى بعد أن التمرت عليهم معادلتهم معادلة الطلاب الأجانب . ويدفع الطلبة المصريون ويدفعوا الرسوم بالدولار . سيدفعون سنويا ٢٢٠٠ دولار أمريكي خلال فترة الدراسة بينما مصاريف الجامعة ٤٥٠ جنيها مصريا ! !

× × والجامعة الخاصة ليست ضد تكافؤ الفرص . ألا توجد الآن ١٣ حالة استثناء من قواعد القبول ؟ . وأنا بطبيعة الحال لست ضد الاستثناءات . فلكلها لظروف طبيعية وأسباب موضوعية . وتقدمها أصحاب حق فيها .

× × وأنا بصراحة أريد أن أسأل هذا السؤال المباشر :

كم عدد الطلبة المصريين الذين يدرسون في جامعة بيروت العربية أو في جامعة القاهرة فرع الخرطوم بعد مجاميعهم في السنة الأولى فيها ؟ ألا يحول كل طالب ناجح طبقا للائحة إلى جامعاتنا المصرية هنا فورا ؟ . ثم إن الأجانة حرص الطلبة والطالبات على حضور حافلات الجامعة الوطنية بالمصاريف

د . مصطفى السعيد

د . أنيس الحاجري

واضحة . وأعتقد أن طالبا واحدا لا يجد الأسباب الكافية في بيروت أو في الخرطوم . إلا أبناء موظفينا الرسميين في سفاراتنا هناك . وأعتقد أن هؤلاء يحولون أبناءهم إلى جامعاتنا . إذن فكأن الطلبة خارجة بيروت أو جامعة القاهرة فرع الخرطوم ما هو إلا نوع من التحايل أو الهروب أو اللف والدوران لمدة سنة . ليعود بعدها الطالب إلى أحضان جامعاتنا في مصر .

× × وهناك سبب جوهري . لقد ذكرت أكثر من مرة . ولا أعيب في أن أكرر . أن وجود طلابنا خارج الحمى هنا . سوف يحميهم من الانحراف ومن الضياع . ولقد رويت واقعة الرسالة التي طلب فيها الأستاذ عطية الله مستشارنا الثقافي الأسبق بفيينا في أوائل الستينات . من وزارة التعليم العالي المصرية وقتئذ . أن تعيد النظر في الطلبة المصريين الذين يتعلمون على نفقتهم في الخارج ولقد وصل عددهم حينذاك إلى ثلاثة آلاف طالب وطالبة . اضطر كثيرمنهم إلى الزواج من بنات نمساويات يعملن خادمات في وظائف نائية . حتى يحصلوا على الإقامة أو الجنسية . وبعضهم اضطر لأن يعمل حرسوا أو حامل أحذية . ليصرف على نفسه . بعد أن انقطع تحويل النقود إليه من مصر ؟ ! وقتها طالب الأستاذ عطية الله أن تبحث له الحكومة عن حل . ولكن لم يجبه أحد ! !

باختصار . إن الجامعة الأهلية بالمصاريف أصبحت مطلبا شعبيا جماهيريا . فعلى المجلس الأعلى للجامعات أن يحدد لنا المواصفات الخاصة بهذا التعليم الخاص من جميع نواياه حتى يخرج إلى العمل مدروسا ومقننا . ولولاة الجامعة الوطنية الناجحة منا قبلها .

د . آمال عثمان وزيرة الشئون والتأميات :

أنا مع قيام الجامعة الأهلية . لأنها لا تتعارض مع مبدأ مجانية التعليم ولا تخل بتكافؤ الفرص . ولكن هي تحتاج إلى دراسة جادة وواعية قبل أن نعرض على القواعد الشعبية

المهندس عثمان أحمد عثمان

أريد أن أروي لكم قصة من الواقع . منذ عشرة أيام فقط أنشأنا شركة شقيق للحضرة الاجتماعية رأس مال نصف مليون جنيه . حضر إلينا بعض الشباب من خريجي كليات التجارة والزراعة يريدون الاشتغال في الشركة

ربما فاتهم قلت لهم . لا مكان لكم . أنا في حاجة لموظف بسيط . وكان رد الشباب الأربعة . وهذا مفهوم جديدة لا نريد مكاتب نريد أن نعمل أي شيء في الشركة . أن نعمل عاملين تجربات الحضار . أن نخدم الفلاحين

قلت . وماذا لم تختصروا الطريق بدلا أن تحصلوا على الشهادات الجامعية ؟

قالوا . لا . نحن أصبحنا مثقفين . نحمل الآن شهادة جامعية . أشعرنا رغبة أسرنا . ولكننا نريد أن نأخذ الطريق من أوله السلم . أن نتعلم فعلا .

وقال المهندس عثمان أحمد عثمان :

وعندما أعلنت الشركة عن عشر وظائف لشغل أصحابها في وظائف بسيطة كسائق أو عامل أو . أو . الخ . تقدم على الفور ٣٠٠ خريج جامعي لشغل هذه الوظائف . الحقيقة أنني كنت سعيدا لفهم مفهوم الشباب عندنا . وسوف أعمل على أن نسري هذه الروح وهذا الاتجاه الجديد بإذن الله في كل شركات الأمن الغذائي .

د . كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس :

هذا الموضوع ليس سهلا . والفكرة ليست جديدة وأنا أراها منذ أول لحظة عندما طرحت للمناقشة منذ عدة سنوات . إني أؤيد فكرة قيام الجامعة الأهلية بالمصاريف من حيث المبدأ . وأنا أوضح أساسا للقانون الدستوري . فلا أتعارض دستوريا لا مع مجانية التعليم ولا مع تكافؤ الفرص ولا مع مبدأ المساواة . وذلك طبقا للمواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٤٠ من الدستور . ان المادة ١٨ تنص على أن التعليم حق تكفله الدولة . والمادة ٢٠ تتحدث عن مجانية التعليم في مؤسسات الدولة . أما في الجامعة الأهلية فنحن نكون في صدد التعليم الخاص . وبالتالي يكون لا محل للاعتراض بأن هذا خروج على المجانية . كما أن المادة ٤٠ تقول . إن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات . وهو بالفعل كذلك أمام مكتب تنسيق القبول للجامعات بالنسبة للجامعات الحكومية والمعاهد العالية الرسمية . وسوف يكون الأمر كذلك عند الدخول في الجامعة طبقا لقانون الجامعة الأهلية أو الوطنية نفسه

□ □ □

وانتهت مناقشات هذا الاجتماع المفتوح والأول من نوعه الذي أداره بحزم وحنكة المهندس الكبير عثمان أحمد عثمان . وقد اتفق على أن يقدم باقي الذين لم تسمح لهم ظروف الوقت لإدلائهم مكتوبة إلى لجنة التنمية الشعبية . وعلى أن تشكل لجان نوعية متخصصة من اللجنة العامة . وذلك لدراسة الجوانب المختلفة لمشروع الجامعة الوطنية أو الأهلية بالمصاريف أو الجامعة . رقم ١٣ . بالمصاريف . ووضع النقط فوق الحروف بالنسبة لكل من هذه الجوانب على حدة . حتى يمكن أن تأخذ جماهير الشعب دورها في المناقشة وإعطاء رأيها في هذا المشروع القومي الذي طالما اشتاقت الجماهير إلى قيامه .

وإلى اللقاء مع الاجتماعات القادمة للجنة التنمية الشعبية لاستكمال مناقشة هذا المشروع . والبدء في مناقشة موضوع مدارس الحضانة . باعتبارها مرحلة أساسية وضرورية قبل بدء مرحلة الأعوام .

□